الخليج العربي ومعضلة الهوية

يوسف مكي

حسناً فعلت جمعية الوسط العربي الإسلامي بالبحرين، حين دعت لتظاهرة ثقافية، حملت عنوان «عروبة وأمن الخليج العربي». ففي ندوة فكرية عقدت بفندق «الريجنسي» في العاصمة المنامة، يومي٢٠ و٢٢ من شهر مارس، كان موضوع الهوية والتحديات التي تواجهها منطقة الخليج هو المحور الرئيسي للأوراق التي قدمت، والمناقشات المكثفة التي جرت حولها . وقد تكرم الإخوة في جمعية الوسط بدعوتي لحضور هذه الندوة، فكان لي شرف المشاركة فيها ورئاسة إحدى جلساتها .

وطبيعي أن تكون الأحداث العاصفة التي مرت بها الأمة العربية، والتي ارتبطت بالربيع العربي، وتداعياتها الإقليمية والدولية، وتأثيراتها على مستقبل الخليج العربي وأمنه حاضرة بقوة في مناقشات هذه الندوة .

وبديهي أن تفتتح أوراق هذه الندوة بتقديم قراءة أولية، تتناول البعدين، الجغرافي والتاريخي للخليج العربي كمقدمة للدخول في المناقشات المستفيضة حول الموضوع الرئيس، وقد تضمنت ذلك ورقة الدكتور محمد أحمد، أستاذ الجغرافيا بجامعة البحرين.

وشارك الصديق الدكتور محمد غانم الرميحي، أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت بورقة قيمة قدم فيها عرضاً شيقاً لتطور الحراك الوطني في الخليج عموماً والبحرين بشكل خاص. وركز بشكل خاص، على تأثر هذا الحراك بالمناخات السياسية العربية والإقليمية، التي سادت منذ الخمسينيات من القرن المنصرم. ورأى الباحث أن المخرج الرئيس لمعالجة الأزمات المتوترة في المنطقة لن يكون خارج طاولة الحوار.

وأوضح أن الهتافات مهما علت، حين تكون خارج الملعب، لن يقدر لها تسجيل أي هدف . إن تحقيق الطموحات والمطالب المشروعة لأبناء الخليج، يتم داخل الحلبة بتفاعل وحوار خلاق بين مختلف مكونات النسيج المجتمعي، وليس خارج الحلبة، وفقاً لتوصيف الدكتور الرميحي . ويبدو أن أهمية ما حدث في أرض الكنانة من ثورة شعبية، قد أدى إلى حضور مصر بقوة في هذه الندوة، حيث قدم الدكتور محمد نعمان جلال، مساعد وزير الخارجية المصرية الأسبق، بحثاً مهماً حمل عنوان «مصر وأمن الخليج العربي». وكان بحثه أقرب إلى القراءة التاريخية للعلاقات المصرية الخليجية، خلال الخمسة عقود المنصرمة، منها إلى القراءة التحليلية . في الورقة المذكورة، ركز الباحث على التحديات التي واجهتها دول الخليج العربي، وتفاعل مصر مع هذه التحديات .

وحول التحديات التي تواجهها منطقة الخليج، في ظل الحراك الشعبي الذي تشهده الأمة، قدم الصديق الدكتور محمد السعيد إدريس، رئيس مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، ورئيس لجنة الشؤون العربية بمجلس الشعب المصري، ورقة قيمة قد تناولت التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لهذا الحراك على أمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي . وخلصت إلى نتيجة مؤداها استحالة بقاء أي جزء من الوطن العربي، بمنأى عن التفاعلات مع ما يجري من حوله في بقية الأقطار العربية .

الورقة الوحيدة التي تناولت جوهر العنوان الذي حمله المؤتمر، هي التي قدمها الدكتور عبدالخالق عبدالله أستاذ العلوم السياسية في جامعة الإمارات بدولة الإمارات العربية المتحدة. فقد تناولت المخاطر الإقليمية التي يتعرض لها الخليج. وتحدثت عن لواء المحمرة، الذي احتل في النصف الأول من القرن المنصرم، من قبل شاه إيران. وكيف تمت مصادرة هوية هذا البلد العربي. وتحدث أيضاً عن الجزر الإماراتية الثلاث التي احتلتها إيران في مطلع السبعينيات من القرن الماضي. وطالب المجتمع الدولي بالضغط كي تكون المنطقة العربية، والخليج بشكل خاص خالية من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل، وبأن يبقى الخليج بحيرة أمن وسلام، بعيداً عن مخاطر التهديد والتلويح باستخدام القوة .

واقع الحال، أن جل الأوراق التي نوقشت رغم قيمتها العلمية لم تتعرض للموضوع الأساس، الذي عقدت الندوة لأجله، والذي حمل عنوان «عروبة وأمن الخليج». لقد جرت مناقشة مواضيع مختلفة، ليست لها علاقة مباشرة بموضوع الندوة . وكان التمني أن يركز الباحثون عليه، نظراً لأهميته البالغة في هذا المنعطف الحساس، والمصيري من تاريخ المنطقة .

فالدفاع عن عروبة الخليج لا يمكن اختزاله، في الصراع مع إيران رغم أهمية مناقشة هذا الجانب . هناك مخاطر حقيقية تتعرض لها الهوية العربية الخليجية، ينبغي مواجهتها بجرأة وشجاعة، ودونما تردد . لعل أهمها مشاريع التفتيت التي يراد لها أن تشمل هذه المنطقة .

وهناك أيضاً الخلل الديمغرافي، الذي يواجهه أكثر من بلد خليجي . وليس من المستبعد، بل هو الأقرب إلى الواقع أن تلجأ القوى التي تتبنى تفتيت المنطقة، وتحت ذرائع حقوق الإنسان، ومبادئ الأمم المتحدة للضغط على حكومات المنطقة، باستثمار هذا الخلل، وفرض أمر واقع يؤمن حقوقاً متكافئة للسكان الأصليين، والوافدين على السواء، ويكون من شأنه ضياع الهوية العربية للخليج . وإذا ما حدث ذلك، لا سمح الله فنحن أمام واقع صعب، أقل مخاطره أن تكون تلك الخطوة مقدمة لسلخ الخليج عن الأمة العربية، وإفقاده عمقه القومي الاستراتيجي . وفي هذا السياق، يلحظ تراجع اللغة العربية، ليس فقط في الشارع الخليجي، بل وأيضاً في المعاهد والجامعات . وللأسف لا تستثنى المعاهد والجامعات الحكومية والرسمية عن ذلك .

ينبغي الارتقاء في هذه المرحلة فوق كل الاعتبارات، والعمل على تحقيق المطالب المشروعة لأبناء الخليج العربي، عموماً، المتمثلة في تحقيق المواطنة الخليجية، المعبر عنها بكيان سياسي واقتصادي وعسكري موحد، ننطلق فيه بعزيمة وقوة، في عصر يحترم القوة، وليس فيه أي مكان ودور للضعفاء، لصناعة حاضرنا، وحماية مستقبل أجيالنا القادمة . فذلك وحده الذي يحمي الهوية، ويصون عروبة الخليج، ويحقق أمنه واستقراره .

● الخليج الإماراتية

هل انتصر المجتمع الدولي على القراصنة؟

عبدالجليل زيد المرهون

هل المجتمع الدولي في طريقه للتغلب على مشكلة القرصنة في بحر العرب، والقطاع الغربي من المحيط الهندي؟

هناك ثمن كبير يجري دفعه من أجل السيطرة على خطر القرصنة البحرية، يتمثل في هذا الكم المتزايد من السفن العسكرية، وسفن الخفر والحراسة، التي تحوي عدداً كبيراً من الجنود، الذين توافدوا على بحر العرب من عشرات الدول أجل، لقد سجلت معدلات القرصنة البحرية نوعاً من الانخفاض في الفترة الأخيرة.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الوقت لازال مبكراً للاستنتاج بأن القرصنة البحرية، في هذا الجزء الحيوي من العالم، هي اليوم في طريقها للتلاشي والضمور.

هناك ثمن كبير يجري دفعه من أجل السيطرة على خطر القرصنة البحرية، يتمثل في هذا الكم المتزايد من السفن العسكرية، وسفن الخفر والحراسة، التي تحوي عدداً كبيراً من الجنود، الذين توافدوا على بحر العرب من عشرات الدول.

وفي المقابل، هناك تطوّر مستمر في أساليب القراصنة، وزيادة دائمة في أعدادهم، ومناطق انطلاقهم، على نحو وسّع من ظاهرة القرصنة البحرية في الإقليم، ونقلها من خليج عدن إلى بحر عمان وقناة موزامبيق، بل وسواحل سيشل في أقاصي الجنوب.

هذا الواقع، يشير إلى أن حرب المجتمع الدولي على القرصنة البحرية، في المحيط الهندي، تبدو طويلة، بموازاة كونها باهظة التكاليف.

وفي المقاربات المستجدة، قرر الاتحاد الأوروبي الإيعاز لقوته البحرية، العاملة في بحر العرب، بضرب قواعد القراصنة في البر الصومالي، من خلال المروحيات المحمولة على متن السفن العسكرية.

هذا التطوّر، قد يؤسس لمسار جديد في الحرب على القرصنة البحرية، ربما تقتدي أثره الدول الأخرى، ذات الحضور العسكري في بحر العرب.

ومتى جرى اعتماد هذا الخيار، على نطاق ملحوظ، فسوف يُبدل الإطار السياسي للمعركة القائمة، بموازاة تغييره لكل من بيئتها الأمنية، وبنيتها القانونية.

ووفقاً لبعض التقارير الألمانية، المنشورة مؤخراً، فإن الاتحاد الأوروبي يعتزم إقامة قاعدة مراقبة بحرية في المنطقة. وإنه يجري حالياً مفاوضات سياسية وقانونية لهذا الغرض.

وكانت القوة البحرية الأوروبية لمكافحة القرصنة في بحر العرب (أتالانتا)، قد بدأت مهامها منذ ديسمبر من العام٢٠٠٨ م.

ومن ناحيته، بدأ حلف شمال الأطلسي (الناتو) عمليته لمكافحة القرصنة في المنطقة ابتداء من أغسطس٢٠٠٩ م. وقد قرر الحلف، في ٢٩ مارس٢٠١٢ م، تمديد عمليته لمدة عامين آخرين، وذلك حتى نهاية العام٢٠١٤ م.

وكان قرار مجلس الأمن الدولي، الرقم)١٨٣٨ (، الصادر في الثامن من أكتوبر من العام٢٠٠٨ م، قد نص على السماح للدول باستخدام كلٍّ من الأساطيل الحربية، والطيران الحربي لمكافحة القراصنة.

كما تبنى المجلس القرار الرقم)١٨٥١ (، الذي أجاز القيام بعمليات دولية برية ضد القراصنة داخل أراضي الصومال. وقال القرار: إنه يحق للدول التي تشارك في مكافحة القرصنة البحرية «اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة في الصومال، لمنع تحرك الذين يستخدمون أراضيه للإعداد لعمليات قرصنة في عرض البحر، أو تسهيلها أو القيام بها».

وفي الأصل، فإن القانون الدولي يحدد الإطار القانوني المنطبق على مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر. وذلك على النحو الذي تجسده اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المؤرخة في ١٠ ديسمبر من العام١٩٨٢ م، ولاسيما موادها) ١٠٠(و) ١٠١(و).١٠٥(

وقد أدى الغياب طويل الأمد للاستقرار السياسي والأمني في الصومال، وتفشي ظاهرة القرصنة انطلاقاً من أراضيه، إلى اضطراب حالة الأمن في الذراع الغربية لبحر العرب، سيما قاطعه الجنوبي. كما رمت أوضاع الصومال بتداعياتها على الحركة في مضيق باب المندب، وعكست نفسها تالياً على أنشطة الملاحة في قناة السويس، المرتبطة عضوياً بوضع هذا المضيق.

وربما تواجه قناة السويس خطراً استراتيجياً، من شأنه أن يرمي بتداعياته على الوظيفة الجيوبوليتيكية للدولة المصرية، وعلى إيراداتها المالية، واستتباعاً دورها الإقليمي والدولي.

وتشير بعض التقارير إلى أن عدد المنخرطين في أنشطة القرصنة، قرب سواحل الصومال أو انطلاقاً منها، يقدر بنحو ثلاثة آلاف فرد سنوياً، تتراوح أعمارهم بين .٣٥-٢٠

ويعتبر إقليم بونت لاند، الصومالي، ذو الحكم الذاتي، المركز الأساسي لانطلاق عمليات القرصنة في بحر العرب ومناطق أخرى من المحيط الهندي. ويعتقد البعض أن القرصنة من المشاكل الرئيسية التي يمكن أن تؤدّي إلى تفكك هذا الإقليم سياسياً وأمنياً.

وإن عصابات الجريمة في بونت لاند ليست متورطة في القرصنة فقط، بل أيضاً في نشاطات أخرى، منافية للقانون الدولي، من قبيل تهريب البشر.

وساد اعتقاد، من ناحية ثانية، أن جماعات سياسية داخل الصومال ربما تكون متورطة، بصورة من الصور، في بعض نشاطات القرصنة. وقال البعض إن كابوس الغرب الصومالي بات يتمثل الآن في إمكانية الاتحاد بين القراصنة ومجموعات العنف السياسي.

وحيث إن الصومال لا زال يعاني وهناً مديداً في بنيته الأمنية والسياسية، فإنه يبقى عاجزا عن فعل أي شيء لمواجهة ظاهرة القرصنة، وتبعاتها المختلفة.

ويُمكن أن نشير هنا إلى أن القوة البحرية الصومالية، التي جرى مؤخرا إعادة تشكيلها، تعتبر قوة بسيطة وأولية على نحو ملحوظ، وهي تعاني من نقص كبير في المعدات اللازمة لحراسة سواحل الصومال، التي يزيد طولها على ثلاثة آلاف كيلومتر.

وتتمركز نواة هذه البحرية، في الوقت الراهن، في قاعدة بالقرب من ميناء مقديشو، حيث يتم تدريب الضباط على مراقبة مسارات السفن العابرة.

في المؤشرات الجديدة لظاهرة القرصنة، تشير الإحصاءات الدولية إلى أن القراصنة قد اجتجزوا ١٠٢٦ رهينة خلال العام ٢٠١١م، لا زال بينهم ٢٣٦ فرداً قيد الاحتجاز.

وحصل القراصنة مقابل الإفراج عن ٣٠ سفينة مع أطقمها على فدى، بلغت قيمتها الإجمالية ١٤٦ مليون دولار.

وتشير بيانات الأمم المتحدة، في الوقت ذاته، إلى أن ما يزيد على ٣٥٠٠ قرصان بحري قد حصلوا مجتمعين على فدى بقيمة ١٧٠مليون دولار خلال العام٢٠١١ م، بزيادة بلغت٥٤.٥ ٪ عن عام٢٠١٠ م.

وقال المكتب البحري الدولي إن القراصنة هاجموا عدداً قياسياً من السفن، في مختلف أنحاء العالم، خلال الأشهر التسعة الأولى من العام٢٠١١ م.

ووفقاً للمكتب الدولي، فهذا الرقم هو أعلى من أي رقم آخر سجل في الفترة ذاتها، من أي عام مضى، على الإطلاق.

وسجل المكتب ٣٥٢ هجوماً على السفن التجارية، بين يناير ونهاية سبتمبر٢٠١١ م، مقارنة بـ ٢٨٩هجوماً في الفترة ذاتها من العام٢٠١٠ م.

وحاول القراصنة اختطاف ١٩٩ سفينة في مختلف أنحاء العالم، على مدار الأشهر التسعة المذكورة، إلا أنهم تمكنوا من السيطرة على ٢٤ سفينة فقط، مقارنة بـ ٣٥سفينة اختطفوها، في الفترة نفسها من العام٢٠١٠ م.

وبموازاة عمليات القرصنة الناشطة في بحر العرب، تشير التقارير الدولية إلى أن القرصنة البحرية في خليج غينيا قد باتت تهدّد الصناعة النفطية في دول غربي أفريقيا، المشاطئة للخليج. وأدّت الاعتداءات المتكرّرة على السفن هناك إلى ارتفاع رسوم التأمين، وتقليص عملية التجارة بمعدّل الثلثين في بعض المرافئ، في حين كانت دول المنطقة تأمل بمضاعفة إنتاجها النفطي خلال عامين، من ٤ إلى ٨ ملايين برميل يومياً.

وقد وقع ٢١ اعتداء على سفن قبالة سواحل بنين في العام ٢٠١١م. كما وقع ١٤ اعتداء قبالة سواحل نيجيريا، وسبعة في توغو، واثنان في غانا، وواحد في ساحل العاج، بين يناير، أكتوبر ٢٠١١م.

وانخفض عدد السفن التي تدخل مرفأ كوتونو بمعدّل٧٠ ٪ منذ بدء الاعتداءات على السفن، علماً بأن٩٠ ٪ من التجارة بين بنين والخارج تمرّ من خلال هذا المرفأ، الذي تمثّل النشاطات فيه٧٠ ٪ من صافي الإنتاج المحلي.

وبالعودة إلى منطقة بحر العرب ذاتها، قال حلف الناتو، في الثاني من أبريل٢٠١٢ م، إن معدل نجاح خطف القراصنة للسفن في المحيط الهندي شهد نوعاً من التراجع نتيجة لتحوّل المزيد من السفن التجارية إلى الاعتماد على حراس الأمن المسلحين، واستخدام الأسلاك الشائكة، ومضخات المياه كوسائل للحماية.

ويرى المتحدث باسم قوة مكافحة القرصنة التابعة للناتو في المحيط الهندي، اللفتنانت كوماندر محمد اليوريك: إن تحسن التعاون الدولي بشأن مكافحة القرصنة، في البر والبحر، كان حجر الزاوية في جهود التصدي لمشكلة تكلف الاقتصاد العالمي ما يصل إلى ١٢ مليار دولار سنوياً.

وقال اليوريك: «تم خطف ست سفن فقط من أجل الفدى في الشهور الثمانية الأخيرة (أبريل٢٠١٢ م)، مقارنة مع ٣٦ في الشهور الثمانية السابقة لها». وقال اليوريك إن معدل محاولات الخطف الناجحة عاد تقريباً إلى مستويات ما قبل الأزمة ٢٠٠٧(م).

وما يُمكن قوله، على نحو مجمل، هو أن القرصنة البحرية، لا تزال تمثل خطراً متنامياً، يجب بذل المزيد من الجهود لمواجهته والتصدي له. وهذه مسؤولية المجتمع الدولي عامة، ودول الإقليم على وجه الخصوص.

● صحيفة الرياض

الانقلاب على الانقلاب

غسان شربل

■ انظر إلى الخريطة جيداً، القوات الأمريكية ستستكمل انسحابها من العراق. لا قواعد أمريكية ونفوذ الامريكيين تراجع قبل انسحابهم. هذا حدث كبير بالنسبة إلى المنطقة ومستقبل التوازنات فيها. قرار إفشال الغزو الأمريكي للعراق اتخذ قبل الغزو بأسابيع في قمة سورية – إيرانية عقدت في طهران. الباقي يندرج في باب التفاصيل بما في ذلك دور الجهاديين وممراتهم.

انظر إلى الخريطة جيداً. ضع إيران والعراق في تحالف وتكامل. إنك أمام كتلة سكانية كبيرة واحتياطات نفطية كبيرة وإمكانات عسكرية ليست بسيطة. مجرد التحالف بين طهران وبغداد يبعث برسالة مهمة إلى جيران البلدين.

أضف إلى البلدين ثقل سورية بفعل موقعها. وإذا أضفت سورية يمكن أن تضيف لبنان أيضاً الذي رسخت حرب تموز (يوليو ٢٠٠٦) موقعه في هذا التحالف على رغم بعض الخصوصيات اللبنانية. أمام مثل هذا التحالف سيكتشف الأردن أنه لا يستطيع أن يكون معادياً. الأردن يدرك جيداً قدرة إيران وسورية على التأثير في استقراره وتحديداً عبر النافذة الفلسطينية.

لا يتعلق الأمر ببناء «هلال شيعي» بقدر ما يتعلق بانقلاب كبير على توازنات قديمة في المنطقة. سقوط نظام صدام حسين وفر الفرصة لإعادة إطلاق هذا الانقلاب الذي يؤدي عملياً إلى تحجيم أدوار عربية رئيسية كانت قائمة في العقود الماضية. نجاح الانقلاب يفترض أيضاً تحجيم دور إسرائيل وكذلك الدور الأمريكي في المنطقة. هذا المحور قادر عملياً على التأثير في أمن النفط وأمن إسرائيل، أي في الملفين الأهم للغرب في المنطقة.

اخطأ ديبلوماسيون ومحللون في فهم الهدف من ارتقاء العلاقات السورية – التركية إلى المستوى الاستراتيجي. ظنوا أن الأسد يحاول التموضع في منتصف الطريق بين طهران وأنقرة. الحقيقة أن البرنامج الكبير نفسه يعتبر أن اجتذاب تركيا إلى علاقات استراتيجية مع المحور الجديد من شأنه أن يبعدها عن الروح الأطلسية.

وفي حال انضمام أنقرة إلى هذا التكتل سنكون أمام مجال حيوي يضم ثقلاً سكانياً كبيراً وثروة نفطية ومائية وقدرة عسكرية. يطل هذا التجمع على بحار عدة وهو قادر على التأثير حتى أبعد من تخومه. وستجد روسيا في مثل هذا التجمع فرصة لإقامة شكل من التوازن مع الحضور الأميركي في المنطقة. قلت إن الديبلوماسيين أخطأوا لأن علاقات سورية مع إيران قوية وعميقة وغير قابلة للانفكاك.

ما يثير استغرابي هو أن دولاً أساسية في المنطقة ترفض قراءة التغييرات التي حصلت وترفض التعامل معها. أخشى أن نكون في الطريق إلى نزاع سني – شيعي في المنطقة كبديل لفشل محاولات انتزاع الحلقة السورية من هذا المحور عبر ما سمي إعادة تأهيل سورية دولياً».

تذكرت هذا الكلام الذي سمعته قبل عامين. والسبب الأول أن المتحدث معني بهذا المحور ومنخرط فيه. ثانياً لأن إعادة قراءة بعض المواقف في الأعوام الماضية تظهر فعلاً وجود محاولة انقلاب، خصوصاً على الدورين السعودي والمصري. السبب الثالث هو أن العلاقات السورية – التركية انهارت حين انطلقت الاحتجاجات في سورية، فيما أثبتت العلاقات السورية – الإيرانية صلابتها وكأنها من قماشة تلازم المسارات والمصائر. السبب الرابع أن الاحتجاجات اصطدمت حين طالبت بإسقاط النظام السوري ببرنامج كبير وظفت فيه جهود عقود وثروات هائلة وإنفاقات عسكرية واستخبارية وضربات موجعة ومدوية.

تذكرت كلام المتحدث، وأنا أتابع فظاعة المشاهد الوافدة من سورية. ما يجري هو الحلقة الأخطر من «الربيع العربي». وهو في الوقت نفسه حرب أهلية وإقليمية. ثم أن أي نجاح في نزع الحلقة السورية من محور الممانعة سيعني انقلاباً كبيراً أو على الأقل فصلاً كبيراً في الانقلاب على الانقلاب.

● صحيفة الحياة

«آدي الربيع عاد من تاني»

عماد الدين أديب

■ يصبح الربيع العربي من أعظم إنجازات هذا العصر لو استمر ربيعا، ولو لم يصبح، بعد فترة، خريفا ينذر بتساقط أوراق الأمل في عالم عربي جديد قائم على الحرية والمساواة والدولة العصرية.

أزمة الربيع العربي أنه قام على مبدأ «الإسقاط» فحسب للنظم الحالية، دون أن تكون لديه مشاريع لبناء النظم الجديدة.

الهدم دون بناء.. الإسقاط دون تشييد نظام جديد، يؤدي إلى حالة من الفوضى والخلل والانفلات الكامل لكل قطاعات الدولة والنظام والمجتمع.

الصورة في اليمن الآن تنذر بعدة مخاطر؛ أخطرها نزعة أهل الجنوب إلى الانفصال عن أهل الشمال، وأيضا ظهور النزاعات القبلية والمناطقية بقوة في ظل زيادة مخاطر نشاط «القاعدة» والتيارات المتطرفة، مما دعا وزارة الداخلية اليمنية إلى إعلان حالة التأهب القصوى لمواجهة «احتمالات انفلات أمني كبرى».

أما الموقف في تونس، فهو ينذر بمخاطر اجتماعية يمكن أن تتحول إلى حالة اضطرابات كبرى بسبب زيادة البطالة في مجتمع الشباب، واستعجال المجتمع أي إنجاز للنظام الجديد في تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير فرص عمل.

من ناحية أخرى، تظهر علامات قلق داخل قطاعات من النخبة والمجتمع التونسي من سطوة بعض تيارات الإسلام السياسي المتشددة التي تهدد صيغة الحريات العامة والشخصية التي تميز المجتمع التونسي المنفتح على قيم مجتمع المهاجرين والثقافة الفرنكوفونية.

أما الحالة المصرية، فإن السؤال الذي يطرحه المجتمع هو: كيف يمكن لثورة أطلقها شباب وحماها الجيش أن يحصد ثمارها «الإخوان»؟

هذه المعضلة هي عنصر التفجير السياسي للأوضاع المقبلة على انتخابات رئاسة في مناخ سياسي عاصف، ومجموعة أسئلة ضخمة دون إجابات.

هذا كله يفسر تخوفات واشنطن ودول الاتحاد الأوروبي من صورة المستقبل في سوريا تحت منطق شهير في الغرب يقوم على المقولة التالية: «الشيطان الذي أعرفه خير لي من الشيطان الذي لا أعرفه»، بمعنى أنه «إذا أسقطنا نظام الأسد، فهل من سيأتي بعده سيكون أفضل منه بالنسبة لتحقيق مصالحنا ومصالح إسرائيل؟!».

الربيع العربي يعيش أخطر اختباراته الآن.

● الشرق الأوسط

هموم وأحلام

الغربي عمران

لو كنت رئيس جمهورية..أو رئيس وزراء..
خليك مواطن
بالطبع ماذا ستصنع لو كنت.....؟
ثلاثة أشياء أساسية كأولوية قصوى:
– وضع خطة تنفيذية لبسط الأمن في ربوع اليمن.. مدن وريف.. فالأمن أساس كل شيء.. بحيث تختفي التقطعات والاعتداءات.. ويختفي السلاح.. ويأمن المواطن والوافد على نفسه وماله.
– توفير المواد الأساسية للمواطن.. وبأسعار ثابتة..
– تنفيذ برنامج لتشغيل واستيعاب كافة العاطلين.. من خلال إقامة المشاريع داخل البلد.. ومن خلال فتح الأسواق الخارجية للعمالة اليمنية.. وفق شروط تضمن حقوق الطرفين.
ثم تأتي الخطوات اللاحقة والتي تتمثل في التوجه الصادق لاجتثاث الفساد من مرافق الدولة ومن حياتنا العامة بشكل دائم.

لو كنت طائراً

مطهر السراجي

للتو ، انتهيت من التحدث عبر الهاتف مع الفنان الجميل والأستاذ الجليل / أيوب طارش .. وسعدت كثيرا» بسماع صوته وهو يطمئن على قلقي عليه فباركني بصحته التي لا يساويها وطن ولا كون .. هذا الفنان الذي مشط الآفاق بوطنيته الخالصة وجعل اليمن أمة» واحده يسودها المحبة والوئام ، هذا الكائن المختلف الذي يجعلني أتمنى لو كنت طائرا» لأتمكن من معرفة السر الكامن وراء إبتسامته التي يخضر بها الوجود والإنسان .. شكرا» من القلب لصديقي العزيز الفنان / نشوان عبد الله الحجري ، الذي فاجئني بتواجده إلى جانبه فبادر إلى الاتصال بي .. فهنئيا» لك به وله وبك وللحالمة تعز بطائرها العذب ولليمن بهذا الإنسان الوطن ..